• الفصل الثالث

خارج الظلال

روائح التوابل الشرقية

من وراء المحلات والمقاهى ـ التى تبدو أقل جاذبية عما كانت عليه من قبل ـ والتى تصطف بطول الشارع الرئيسى القديم Oude Hoogstraat بأمستردام، يقع مبنى شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة. ذلك الصرح المؤثر المبنى من الطوب، والذى يبلغ ارتفاعه ثلاثة طوابق كان هو مقر الشركة فى الفترة من عام ١٦٠٦ إلى عام ١٧٩٩ ولا يزال يحمل العلامة المميزة للشركة فوق مدخله. ربما يكون الالتزام الهولندى المعهود بالحفاظ على البيئة هو ما يفسر كيف أُعيد تجهيز المبنى الآن بحيث يستضيف إحدى كليات جامعة أمستردام، وأصبح علماء الاجتماع يحاضرون الآن فى المكان الذى اجتمع فيه مجلس إدارة الشركة ذات مرة لمناقشة خطة الأعمال[١]. الشىء المذهل فى هذا الجو الرتيب الذى يخيم على مبنى شركة الهند الشرقية الهولندية هو كيف أن هذا الأثر والآثار الأخرى الخاصة بماضى الشركة لا تزال باقية بصورة واضحة فى محيط أمستردام، بل إن نسخة مطابقة لإحدى سفن شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة ـ أطلق عليها اسم «أمستردام»، وهى تسمية موفقة ـ ترسو بجوار المتحف البحرى للَمدينة، وهى صرخة أبعد ما تكون عن محو الذاكرة الذى شهدته المياه فى لندن.

لمدة مائة عام، كانت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة هى الوسيط فى التجارة الأوروبية مع آسيا، متغلبةً فى ذلك على جهود ومنافسة الشركة الإنجليزية التى تحمل الاسم نفسه فى كل من مجال وحجم عملياتها. لقد كان الهولنديون

أول أمة من دول شمال أوروبا تكسر احتكار البحرية البرتغالية لتجارة التوابل الآسيوية، وذلك عندما أرسلت شركة الأراضى البعيدة (Van Verre Compagnie) أسطولها إلى الشرق فى عام ١٥٩٥. وخلال السنوات الست التالية، أرسلت ثمانى شركات منافسة ١٥ أسطولا إلى جزر التوابل فى إندونيسيا. وقد أثبتت المنافسة فائدتها لكل من تجار التوابل، الذين رأوا أسعار شراء متزايدة، وكذلك المستهلكين الهولنديين، الذين أصبحوا يتمتعون بانخفاض أسعار البيع. ولكن ذلك كان كارثة للمستثمرين، ولذا فإنه **فى ٢٠ مارس من عام ١٦٠٢ تركت الشركات المختلفة خلافاتها جانبا واندمجت فى كيان واحد. وقد حققت هذه الشركة المتحدة احتكار التجارة مع آسيا ـ مثلما فعلت الشركة الإنجليزية تماما ـ وعملت باجتهاد لتشق طريق التجارة لخدمة مصلحتها الخاصة.**

وعلى الرغم من أن إنجلترا قد دشنت شركة للهند الشرقية الخاصة بها قبل ذلك بسنتين، فإن شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة كان لها عشرة أضعاف رأس المال الأساسى وحققت بسرعة وضع السيطرة، وأصبحت أول شركة مساهمة تتاجر بأسهمها فى سوق مفتوح وكانت تدفع ثلاثة آلاف وستمائة بالمائة أرباح الأسهم بناء على الاستثمار المبدئى فى ١٦٠٢[٢]. وقد أخذت الشركة الهولندية بزمام المبادرة فى عرض تفوقها من خلال الفن الذى اختارته لتجهيز مقرها الرئيسى حيث زينت صالتها الكبيرة برسوم تصور مراكزها التجارية الآسيوية من «سوشن» على شاطئ مالابار فى الهند إلى «إيوثيا» فى تايلاند، وباندا نييرا فى «مولوكاس» (جزر الملوك فى إندونيسيا)، وكانتون فى الصين. ويستطيع المارة أن يستشعروا المكانة الاجتماعية للشركة بطرق أخرى مثل عبير السلع المخزنة والذى يفوح إلى الشارع. وعلى حد تعبير الشاعر جوست فان دير فوندل.

بيت الهند الشرقية الثرى أصبح مدمنا، ومرهقا، وحياته كئيبة

ويأتى بروائح التوابل الشرقية فيجعلها قريبة[٣].

وخطوة بخطوة، حققت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، التى كانت تجمع بين الفطنة المالية والوحشية الاستعمارية، السيادة فى التجارة الآسيوية،

حيث كانت تدير أساطيل يربو عدد سفنها على المائة سفينة، وتعود بثروة إلى مدنها الست التأسيسية. ويعتبر جان بيترسزون كيون، الذى أسس باتافيا (جاكرتا الجديدة) باعتبارها عاصمة لشركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة رمزا للعدوان التجارى المتحيز فى آسيا والذى غل لها هذا النجاح. وقد رد على مجلس السبعة عشر الذى يدير الشركة عام ١٦١٩، وكان صلبًا فى كلماته، قائلاً **«لا يمكننا مواصلة التجارة بدون حرب، ولا حرب بدون تجارة»**[٤]. وكان العنف فى الشرق يناظره فساد فى الوطن، فبعد ٢٠ عاما فقط من تأسيسها، أجبر المستثمرون الغاضبون المديرين على نشر حسابات الشركة والاستجابة بقدر بسيط لمصالح المساهم. وعلى مدار القرن التالى تفوقت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة على منافستها الإنجليزية. ولكن فى القرن الثامن عشر فشلت فى تنويع منتجاتها وضعُفت من الداخل بسبب التصلب الإدارى والتزييف. وبحلول نهاية القرن، استخدم النقاد الثلاثة الأحرف الأولى من اسمها «VOC»[*] للتعبير عن نهاية الشركة بعبارة «هلكت بسبب الفساد»، فقد طردتها من الهند الشركة الإنجليزية التى تحمل الاسم نفسه، بينما أصبحت بقية عمليات شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة فى آسيا بلا سند بعد الحرب الأخيرة بين إنجلترا وهولندا فى ثمانينيات القرن الثامن عشر. وفى عام ١٧٩٩ اختفت الشركة من الوجود.

التوسل (الشحاذة) التجارى

إن فهم شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة هو شىء ضرورى إذا ما كنا نريد أن نرى الشركة الإنجليزية فى سياقها الدقيق، فقد كانت الشركة الإنجليزية هى مجرد واحدة من الشركات الكثيرة التى كانت قد دشنتها دول أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لكى تتنافس على التجارة فى الهند. وكانت هذه

(*) هذا الاختصار هو الحروف الأولى من اسم الشركة باللغة الهولندية، وقد تصادف أيضا أن تكون الحروف الثلاثة الأولى هى بدايات الثلاث كلمات فى العبارة التى تبين سبب تصفية الشركة، والتعبير الهولندى هو «Vergann Onder Corruptie» ـ (المترجم).

الشركات تتراوح ما بين مشروعات تجارية مهمة من فرنسا والدنمارك، بالإضافة إلى عمليات أقل أهمية أطلقتها إمارات جنوا، وأوستند، وبروسيا، وروسيا، والسويد، وإسبانيا، وتريستا. وخلال النصف الأول من فترة وجودها، كانت الشركة الإنجليزية هى التى تتوسل (تشحذ) التجارة، وكانت تجارتها مع آسيا تحت رحمة الحكام المحليين والمنافسين الأوروبيين على حد سواء.

عندما تأسست الشركة، التى كان مقرها الرئيسى فى لندن فى عام ١٦٠٠ كانت أوروبا تواصل العيش فى الظل الاقتصادى لآسيا وكانت إنجلترا واحدة من أكثر ممالكها هامشية. لقد كانت التوابل وغيرها من سلع الرفاهية تُستورد من آسيا إلى أوروبا لمئات السنين محمولة برًا عبر الشرق الأوسط. ولقد كانت تجارة يسيطر عليها تجار محليون بحيث يكون الأوروبيون فى وضع العالة فى نهاية السلسلة. وقد فضح استيلاء العثمانيين على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ هذا الضعف من جانب أوروبا بعد أن مكن الأتراك من التحكم فى البحر المتوسط وبالتالى القدرة على تحديد حرية وصول الأوروبيين إلى الفلفل والتوابل الأخرى مثل الثوم وجوزة الطيب، والقرفة، وغيرها. وكان الفلفل أساسيا فى حفظ اللحوم، لدرجة أن السباق كان على أشده للبحث عن طرق بديلة إلى مصدر توريد الفلفل. اتجه الإسبان غربا عبر المحيط الأطلنطى، «وتم اكتشاف الأمريكتين كمنتج فرعى لعملية البحث عن الفلفل»[٥]. وأبحر البرتغاليون جنوبًا بامتداد ساحل إفريقيا وحول رأس الرجاء الصالح. وفى حين قدّم كولمبوس عالمًا جديدا لملك وملكة إسبانيا، كان البرتغاليون هم الذين نجحوا فى إنجاز مهمتهم ووجدوا مصدر تجارة التوابل. ومما يدعو للسخرية أن الفضة التى كانت تأتى من المناجم الإسبانية فى العالم الجديد هى التى كانت توفر السبائك لدفع مصاريف استيراد التوابل بواسطة البحرية الأوروبية. **وفى القرنين التاليين لعام ١٦٠٠، كان حوالى ثلث إخراج الفضة من مناجمها فى أمريكا يأخذ طريقه إلى آسيا لدفع ثمن الواردات الأوروبية**[٦].

لقد كان وصول الأسطول البرتغالى بقيادة فاسكو دى جاما إلى شاطئ «كاليكوت» فى مايو من عام ١٤٩٨ يمثل علامة فارقة فى انهيار عنيف للتقليد

العتيق للتجارة الحرة فى المحيط الهندى؛ إذ أنه عندما سأل تاجر عربى فاسكو دى جاما لماذا أتى إلى هذه البلاد؟ أجابه بدقة «نحن ننشد مسيحيين وتوابل»[٧]. ولقد وجد كلاهما ولكنه ركز اهتمامه على ملء سفنه بالفلفل فى رحلة العودة إلى الوطن. **ولما لم ترض البرتغال أن تكون واحدة من بين دول كثيرة تتاجر فى المحيط الأطلنطى، استخدم دى جاما وخلفاؤه تفوق بحريتهم لفرض احتكار تجارى فى المحيط الهندى، وكان مسموحًا فقط للتجار الذين يشترون رخصًا من البرتغاليين أن يقوموا بأعمال تجارية متحملين آلام المصادرة والموت، وهو إجراء كان مبررًا على أساس أن الحق فى التجارة الحرة كان مقصورًا على المسيحيين**[٨]. **وفى امتداد وحشى للحروب الدينية التى استعرت بين المسيحية والإسلام فى البحر المتوسط فرض البرتغاليون احتكارهم بوحشية لم يُعرف مثلها حتى اليوم فى المنطقة.**

وفى رحلته الثانية فى عام ١٥٠٢، صرف دى جاما نظره عن أية محاولة للتفاوض، إذ استولى على سفينة تجارية كبيرة كانت تحمل ٧٠٠ من الحجاج عائدين من مكة وقصفها بوابل من البارود وأغرقها. ثم تحرك بعد ذلك إلى كاليكوت حيث أسر ٢٠ سفينة تجارية وذبح بحارتها وأكثر من ٨٠٠ سجين، قطع أيديهم وآذانهم وأنوفهم، وشحن الأجزاء المقطوعة فى قارب إلى الحاكم المحلى ـ «الزامورين ـ Zamorin» ـ مع رسالة تخبره بأن «يطبخها فى الكارى الهندى»[٩]. وفى ضوء هذه الحوادث وغيرها، وصل المؤرخ الاقتصادى نيلز ستينجارد إلى النتيجة التى تقول بأن «الصادر الرئيسى من أوروبا فى فترة ما قبل الصناعة الأوروبية إلى بقية العالم كان هو العنف»[*][١٠].

ولا يجب هنا أن نبالغ فى تقدير التأثير البرتغالى على اقتصاديات المحيط الهندى، إلا أنه من الواضح، بالرغم من هذا، أن مستعمرة الهند البرتغالية

(*) يحتاج هذا القول الصحيح إلى مزيد من التصحيح، فقد صار العنف والقتل الأوروبى بعد الصناعة أقوى بكثير مما قبلها، واستغل الصناعة والتكنولوجيا فى التفوق فى السلاح والجيوش وإشعال الحروب، ونذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، الحربين العالميتين، وهما فى الواقع حربان أوروبيتان، شاركت اليابان فى الثانية بعد اصطدام مصالحها الاستعمارية بالمصالح الاستعمارية لأوروبا فى شرق آسيا ـ (المترجم).

Estado do India قد ظلت لعقود بعد ذلك مسيطرة على ٧٥٪ من الواردات الأوروبية من الفلفل بمقدار يعادل حتى ثمانينيات القرن السادس عشر؟[١١]. كان هذا عمل تقوم به دولة، تديره من العاصمة الآسيوية للبرتغال فى «جوا»، ومجموعة من القواعد البرتغالية عبر المحيط الهندى من موزمبيق وعبر مالاكا (ملقى) ماكاو. إلا أن السيطرة البرتغالية كان مقدرا لها أن تتحطم فيما بعد بسبب الدين ـ من الداخل؛ بسبب الرعب من محاكم التفتيش، ومن الخارج بسبب الهولنديين البروتستانت. وعندما توفى فاسكو دى جاما عام ١٥٢٥؛ دُفن فى كنيسة سانت فرانسيس فى مدينة فورت كوشين(*). واليوم قبره خال ولكن ذكراه مازالت حية عند الهنود، وعلى جدار فى ردهة فى مجلس إدارة التوابل التابع للحكومة الهندية فى كوشين، وهو اختيار غريب لشخص وُصف ذات مرة بأنه «شيطان فى هيئة إنسان»[١٢].

خسارة سباق التوابل

لبرهة قصيرة فى القرن السادس عشر اتحدت المملكتان الإسبانية والبرتغالية وجمعتا معًا المقاطعات الهائلة التابعة لهما عبر البحار فى العالم الجديد إلى جانب سيطرتهما على هولندا فى شمال غرب أوروبا. ولكن الثورة البروتستانتية فى هولندا أدت إلى حصار أنتورب(**)، وإغلاق مدينتى لشبونة وإشبيلية فى البرتغال وإسبانيا أمام التجار الهولنديين وقطع إمداداتهم من التوابل. كان رد هولندا سريعا مع العودة الناجحة للسفن الهولندية محملة بالفلفل عام ١٥٩٩، والتى أثارت موجات من الصدمات عبر أسواق لندن، فلقد تضاعف سعر الفلفل ثلاثة أضعاف تقريبا حيث ارتفع من ثلاثة إلى ثمان شلنات للباوند[١٣]. وهو ما دفع جماعة من تجار لندن لأن يلتمسوا من الملكة إليزابيث إلى الحصول على حقوق تجارة حصرية لهم. وبطرق كثيرة كان يُنظَر إلى الشركة الجديدة على أنها

(*) كانت مدينة صغيرة فى الهند حتى عام ١٩٦٧، ثم صارت بعد ذلك واحدة من مدن ثلاثة رئيسية فى مدينة كوشى الكبرى فى إقليم كيرالا بالهند ـ (المترجم).

(**) مدينة فى بلجيكا التى كانت تابعة لهولندا آنذاك ـ (المترجم).

ملعوب جديد لشركة الشرق Levant Company التى كانت ترى أن عملها التجارى مهدد بسبب الانقلاب الذى حدث فى هولندا. وقد كتب ويليام ألدريتش محذرا يقول: «هذه التجارة إلى جزر الهند قد أطاحت بمعاملاتنا مع حلب»[١٤]. وتم جمع ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى لمساندة المشروع، الذى كانت له مهمة بسيطة على نحو مدهش، إذ أعلن التجار صراحةً «فلنكن نحن السادة الوحيدون لتجارة الفلفل»[١٥]. وبعد مساومة طويلة استسلمت أخيرا الملكة المريضة، حين منحتهم مرسوم تأسيس للشركة فى اليوم الأخير من عام ١٦٠٠ بهدف إعادة البضائع القيمة من جزر الهند الشرقية، وهى السلع التى يجب أن **«تُشترى أو تُقايض أو يتم الاستيلاء عليها أو تبادلها، أو يتم الحصول عليها بأى طريقة أخرى»**. وجنبا إلى جنب مع السعى وراء الربح التجارى، نص مرسوم إليزابيث على ضرورة تحقيق هدف السياسة العامة للدولة وهو «تقدم التجارة». وفى النهاية جمع المستثمرون البالغ عددهم ٢١٨ مستثمراً، ٦٨,٣٧٣ جنيهًا إسترلينيّا لتمويل أسطول من أربع سفن صغيرة أبحرت فى فبراير ١٦٠١ لإيجاد موضعا إنجليزيا لائقا فى هذا العمل التجارى المربح.

وكان تركيزهم على جزر التوابل التى هى إندونيسيا الحديثة ـ الفلفل من جاوا، والثوم من مولوكس، بالإضافة إلى الماكير وجوزة الطيب من جزر باندا، ولم تلعب الهند دورا فى إستراتيجيتها التجارية المبكرة، فقد تم تأسيس القاعدة التجارية الأولى للشركة الإنجليزية فى بانتام فى عام ١٦٠٢، وازدهرت الشركة فى عقديها الأولين حين كانت تكافح لكسب موضع قدم. وباتخاذها الطريق البحرى إلى آسيا؛ استطاعت الشركة أن تقلل أسعار الواردات البريطانية من الفلفل والحرير الخام والثوم والنيلة والماكير حوالى الثلثين مقارنة بالطريق البرى عبر حلب[١٦]. وقد حققت رحلات الشركة البحرية فى الفترة ما بين عامى ١٦٠١ و١٦١٢ عائدات بنسبة ١٥٥٪ على رأس المال المستثمر الذى بلغ ٥١٧,٧٨٤ جنيهًا إسترلينيّا. وحقق بيع الثوم من الرحلة الثالثة للشركة وحدها أرباحًا بنسبة تزيد عن ٢٠٠٪. تم جمع أول «رأس مال مساهم» قيمته ٤٢٠,٤٣٦ جنيهًا إسترلينيّا لتمويل رحلات أساطيل فى كل من السنوات الأربع

ما بين ١٦١٣ و١٦١٦، ولكن العائد كان أقل كثيرا وإن كان لا يزال كبيرا بما يعادل ٨٧٪. وبمرور الزمن، تسببت سلسلة من العوامل ـ تشمل الكساد فى الداخل والمنافسة التى بلغت قمتها عبر البحار، وإغراق متزايد للأسواق بالتوابل ـ فى استمرار هبوط الأرباح. تم جمع رأس المال المساهم الثانى بقيمة ٦ , ١ مليون جنيه إسترلينى لتمويل الرحلات البحرية السنوية ما بين ١٦١٧ و١٦٢٢، ولكنها استطاعت أن تقدم فقط ١٢٪ ربحا للمساهمين، وهو معدل أقل من ١٪ سنويا[١٧].

بقى حيًا من تلك الأزمنة قصص القرصنة والمغامرات الخطرة، إذ يحتل القراصنة مكانا غامضا فى الفولكلور الإنجليزى الذى يحتفى بجزء منه ويرهب الجزء الآخر، **واصلت الموجة الأولى من تجار جزر الهند الشرقية العمل بتقليد إنجليزى قديم هو: التجارة عند الضرورة والسلب عند الإمكان.** وبالرغم من أن السكان المحليين ربما فضلوا الشركة الإنجليزية أحيانا فى معاركها ضد الهولنديين فقد كانت دوافع الشركة هى ذاتها دائما: ضمان السيطرة الحصرية على تجارة التوابل المحلية. ولكن الشركة الإنجليزية كانت تخسر «سباق التوابل» على نحو متواصل، حيث تفوقت عليها الشركة الهولندية فى العمل وفى القوة العسكرية. وبعد طرد الشركة من مولوكس بعد مذبحة التجار الإنجليز فى أمبون (أمبوينا) عام ١٦٢٣، تنازلت الشركة عن جزيرة رن الغنية بجوز الطيب الثمين وذلك كجزء من اتفاقية واسعة بعد الحرب الإنجليزية ـ الهولندية الثانية عام ١٦٦٧، وفى مقابل ذلك انتقلت مستعمرة نيو أمستردام فى أمريكا إلى الحكم البريطانى وأعيدت تسميتها بسرعة «نيويورك». وقد كانت الشركة الإنجليزية تود لو احتفظت بقواعدها المتبقية فى جزر التوابل، ولكن الهولنديين طردوها أخيراً من بانتام عام ١٦٨٢.

الفوز بحرب الكاليكو (القطن)

بعد إجبار الشركة على ترك جزر التوابل أعادت تركيز أنظارها على الهند؛ فزارت سفن الشركة فى البداية سواحل جوجارات وكروماندل فى الهند بحثًا عن

المنسوجات القطنية والتى يمكن مقايضتها بالتوابل فيما بعد فى جزر الهند. وقد وصلت أول سفارة بقيادة ويليام هاوكينز إلى ميناء سورات التابع للإمبراطورية المغولية فى ١٦٠٨، ولكن فشلت التماساته لإقامة علاقات تجارية فى إثارة اهتمام الإمبراطور المغولى جاهنجير. إلا أن المثابرة والعضلات الحربية عوضت ذلك، أسفر انتصار بحرى على البرتغاليين عام ١٦١٢ عن حصول الشركة على أول فرمان يسمح لها بمزاولة التجارة فى سورات، وبعد ذلك فى أحمدأباد، وأجرا. وعلى الساحل المقابل بدأت التجارة فى ماسوليباتام، وهو الميناء الرئيسى فى جولكوندا عام ١٦١٤. وقد تُوجت هذه الغزوات المبكرة عام ١٦١٨، عندما فاز السفير البريطانى السير توماس روى فى النهاية بمعاهدة تجارة شاملة من جاهنجير. وعلى أمل تمييز الإستراتيجية الإنجليزية عن الإستراتيجية البرتغالية والهولندية فى الغزو والتحصين، أشار روى على الشركة بأن تتجنب الاشتباكات الحربية، وحثها على ذلك بقوله «إذا كنتم تريدون الربح ابحثوا عنه فى البحر وفى التجارة الهادئة». وفى عام ١٦٢٥ تم تصدير ٢٢٠,٠٠٠ قطعة قماش بواسطة الشركة من سورات.

إحدى الآثار الفنية التى لا تنسى من ذلك الزمن «سجادة جيرلدر». وكان روبرت بل قد أمر بصنع السجادة التى طولها ثمانية أمتار وبألوان حمراء وزرقاء داكنة فى مصنع الشركة فى سورات، والذى تعاقد بدوره مع الورشة المغولية الشهيرة فى لاهور لتقوم بنسجها. كان بل واحدا من أوائل المستثمرين فى شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠، وكان يرتقى بثبات فى درجاتها. ولكنه اكتسب سمعة على طول الطريق بسبب الحسابات المبهمة، وفى عام ١٦٣٠ اكتُشف أنه يُهرب النبيذ إلى الهند. وبعد ذلك بأربع سنوات وصلت الأمور إلى قمتها عندما اتُهم بعدم قدرته على سداد ثمن السجادة التى صممها لمؤسسته مؤسسة جيرلدر ـ وهى النقابة المهنية لصناع الأحزمة فى العصور الوسطى. ادعى بل أنه سدد المبلغ المطلوب. ولكن وكيل الشركة فى سورات كان فى ذلك الوقت قد مات. وشعر الكثيرون أن بل قد زور السجلات مرة ثانية. وعلى سبيل التعويض، قامت الشركة بمصادرة ٧٠ جوالاً من الفلفل مملوكة لبل، وانسحب بل من الشركة

مغضوبًا عليه. وظلت سجادته معروضة فى صالة جيرلدر بلندن، أما منزله الفخم المسمى «بيت النسر» فى ويمبلدون، فهو الآن مقر مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى. ولم يكن بل هو الأول ـ ولن يكون الأخير ـ بين المديرين التنفيذيين للشركة الذى يتم اتهامَه بممارسة سيئة أخلاقيًا.

كان الحفاظ على التواجد فى الهند المغولية يستلزم نضالا متواصلا، ونجحت الشركة الإنجليزية، شأنها شأن الشركة الهولندية، بدرجة كبيرة فى اقتناص مكان مريح لها على حساب الإمبراطورية البرتغالية القائمة، ومثل الاستيلاء على قاعدتها فى هرمز على الخليج العربى فى ١٦٢٢، والهجوم على بومباى فى ١٦٢٦، وتم توقيع اتفاقية سلام دائم مع البرتغال فى جوا فى عام ١٦٣٥ تسمح للشركة بالدخول فى حلقة موانى المستعمرة البرتغالية فى الهند الممتدة على طول الطريق إلى ماكاو. وقد مهدت السبيل أيضا لتأسيس قاعدة جديدة فى حصن سانت جورج فى مدراس على شاطئ كروماندل فى عام ١٦٣٩، وجاءت بومباى بعد ذلك فى ١٦٦٨، كهدية زفاف لشارل الثانى من زوجته البرتغالية كاترين البرجانزية. وقام الملك المفلس بتأجير بومباى فورا للشركة مقابل قرض ضخم وإيجار سنوى.

وقبل أن تتحقق مزايا هذا التمويل، اختفت الشركة تقريبا من الوجود، حين قوضها المتطفلون والحرب الأهلية. وبالنسبة للكثيرين فى القرن السابع عشر كانت الاحتكارات تجسد التعبير الاقتصادى للاستبداد الملكى، وهى قوى يجب أن تعارضها القوى البرلمانية الناهضة. ومبكرا فى عام ١٦٠٤، قُدم للبرلمان مشروع قانون لإلغاء كل الامتيازات الحصرية فى التجارة الخارجية. لدعم مشروع القانون، تحدث السير إدوين ساندیس عن أهمية حرية التجارة قائلا: «إنه لضد الحق والحرية الطبيعيين المكفولين لرعايا إنجلترا قصر (التجارة) على قلة قليلة»[١٨]. كانت هذه هى الروح التى تردد صداها طوال فترة عمل الشركة مع درجات مختلفة من النجاح. وفى عام ١٦٠٤، فشل مشروع قانون التجارة الحرة. كان ملوك أسرة ستيوارت فى إنجلترا يبحثون دائما عن مصادر تمويل إضافية، ولذلك كان التاج يسعد بدعم المشروعات التجارية المنافسة، مثل شركة

الهند الشرقية الإسكتلندية التى تأسست عام ١٦١٨ ، و«جمعية كورتين» التى تأسست عام ١٦٣٦ ، اللتين عاشتا لفترة قصيرة . ومن قبيل المفارقة أن أصبح السلام مع البرتغال عذراً ، استغله ويليام كورتين ومجموعة من التجار المنافسين فى الفوز بمرسوم من الملك ، يسمح لهم بالتجارة فى المنطقة البرتغالية المفتوحة حديثا . وقُدر لمشروع كورتين أن يبقى لمدة ١٥ عاما فقط ، كان يمزق فيها الوجود الاحتكارىَ للشركة ، إلا أنه سيتحد مع الشركة الأصلية فى عام ١٦٥٠ تحت مسمى «الشركة المساهمة المتحدة» ، لتؤسس مصنعا إنجليزيا دائما فى البنغال فى هوجلى .

تلقت الشركة ضربات من الحروب الأهلية البريطانية التى اشتعلت فى الفترة ما بين ١٦٤٠ و ١٦٤٧ ، وتسببت الصراعات بين إنجلترا وهولندا أثناء فترة حكومة أوليفر كرومويل فى خمسينيات القرن السابع عشر فى دمار مصالح الشركة بصورة شديدة . بالإضافة إلى ذلك رفض كرومويل أن يجدد مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٦٥٣ ، وهو ما سمح لاحتكارها بالانهيار . ونتج عن ذلك نافذة قصيرة الأجل للتجارة المفتوحة ، مما عزز التجارة وخفض الأسعار ، إلا أنه أعاق الأرباح ـ وهى نتيجة تماثل ما مر به الهولنديون من قبل فى عام ١٦٠٢ . وفى ١٤ يناير ١٦٥٧ ، ازداد الموقف سوءا لدرجة أن مديرى الشركة صوتوا لتصفية أعمالها . ثبت أن ذلك كان خدعة فعالة لإجبار كرومويل على رفع يده عن الشركة . وفى أكتوبر تم منح الشركة مرسوم تأسيس جديد ، وتأسست شركة مساهمة دائمة برأس مال قدره ٧٤٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ـ بالرغم من أن ٥٠٪ فقط من هذا المبلغ هى التى تم الاكتتاب فيها فعلا فى ذلك الحين . وقد استغرق الأمر نصف قرن آخر قبل أن تستطيع الشركة أن تعادل رأس المال المستثمر فى الشركة المساهمة الثانية التى تأسست فى ١٦١٧ .

أخيرا أصبح من الممكن أن تسمى الشركة «مؤسسة حديثة» ، فلمدة ثلاثة عقود تالية مرت بتجربة انتعاش اقتصادى ، حيث نجحت الشركة فى الفترة ما بين عامى ١٦٥٨ و١٦٨٨ فى إتمام ٤٠٤ رحلات بحرية بين لندن وجزر الهند الشرقية بمتوسط ١٣ رحلة فى كل موسم[١٩] . وضمنت عودة الملك شارلز الثانى فى عام

١٦٦٠ للشركة وضعها، وتدفقت واردات الشركة من قواعدها المؤسسة فى سورات ومدراس، والميناء الجديد فى بومباى، والتجارة الناشئة مع البنغال. وفى ١٦٦٤، استوردت ربع مليون قطعة قماش نصفها تقريبا من ساحل كروماندیل، والثلث من جوجارات، وأقل من الخمس من البنغال. وبحلول نهاية العقد كانت المنسوجات القطنية والحريرية تمثل ٥٠٪ من واردات الشركة دافعةً الفلفل إلى المكانة الثانية فى الترتيب، ويتبعه الحرير الخام، ثم النيلة ثم الملح الصخرى ثم القهوة ثم الشاى. وقد بلغت المنسوجات الهندية أعلى كمية لها فى عمر الشركة، وهى ١,٧٦ مليون قطعة فى ١٦٤٨، حيث كانت تمثل ٨٣٪ من إجمالى تجارة الشركة. هذا التدفق للملابس الرخيصة وسهلة الغسيل قد خلق ثورة فى الصحة وفى أسلوب الحياة فى إنجلترا. ومع نهاية القرن كانت قيمة تجارة الشركة الإنجليزية تناطح قيمة تجارة الشركة الهولندية مع تزايد نصيب البنغال من هذه التجارة على الدوام.

كانت ثمانينيات القرن السابع عشر هى قمة الرواج التجارى للشركة، حين كانت تصدر ٢٠٠,٠٠٠ قطعة منسوجات من البنغال وحدها كل سنة. ونتج عن هذا حصص سخية فى الربح ونمو فى رأس المال لمستثمرى الشركة، إذ تضاعف سعر سهم الشركة لأكثر من أربعة أضعاف فى العقدين التاليين لعودة الملك شارلز الثانى، حيث زاد من ٦٠ ـ ٧٠ جنيهًا إسترلينيًا عام ١٦٦٤ إلى ٢٤٥ جنيهًا إسترلينيًا فى ١٦٧٧ و٣٠٠ جنيه إسترلينى فى ١٦٨٠. وكانت أرباح الأسهم أيضا ذات قيمة كبيرة، ففى معظم سنوات عقد السبعينيات من القرن السابع عشر كانت الشركة تدفع حصة ربح تقدر بـ ٢٠٪ على السهم. أما فى عام ١٦٨٠، فقد تحسنت الأحوال أكثر ودفعت الشركة حصة ربح تقدر بـ ٥٠٪ ليتكرر ذلك فى أعوام ١٦٨٢، و١٦٨٩، و١٦٩١، وفى عام ١٦٨٢ كانت ماليات الشركة قوية لدرجة أن كل مالك قد تسلم أسهما مناظرة كمكافأة سنوية مما وصل بأسهم رأس مال الشركة إلى ٧٤٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى. وعموما فإنه فى الفترة بين عامى ١٦٥٧ و١٦٩١ تسلم الملاك ٨٤٠٪ أرباح من الأسهم على استثماراتهم الأصلية. وبالنسبة للهند كان هناك تدفق ثابت للسبائك يحرك النمو فى الدخل

والإنتاج والتوظيف. وفى الفترة ما بين ١٦٨١ و١٦٨٥ وحدها قامت الشركة بتصدير ٢٤٠ طنًا من الفضة وسبعة أطنان من الذهب إلى الهند[٢٠]. كانت هذه الفترة، من الناحية المالية هى أفضل أيام حياة الشركة.

الرهان على السيادة

عند هذه النقطة فقط قام مديرو الشركة فى لندن بعمل نقلة جوهرية فى الإستراتيجية المؤسسية لشركتهم المساهمة، وهو تحول قام بتصميمه واحد من أكثر المديرين التنفيذيين تأثيرا فى تاريخها وهو سير جوزيا تشايلد. كوَن تشايلد، المولود عام ١٦٣٠، أول ثروة له كمورد طعام للبحرية إبان حكومة كروميل. وانطلق مشروعه فى ازدهار فى أوائل سبعينيات القرن السابع عشر عندما أصبح عضوا فى نقابة موردى الطعام الحصريين للبحرية الملكية، وذلك مع نجم آخر بدأ يرتفع آنذاك وهو توماس بابليون. هذا المشروع التجارى المربح أعطى تشايلد الموارد ليصبح مساهمًا مؤسسًا للشركة الإفريقية الملكية التى تم منحها احتكارا ملكيا لتجارة العبيد، وأصبح مقرها الرئيسى مثل شركة الهند الشرقية فى شارع ليدنهول. وفى عام ١٦٧١ أصبح تشايلد مساهما فى شركة الهند الشرقية لأول مرة وبعد عامين فقط أصبح يملك ٢٪ من الأسهم كلها ليصبح أكبر مساهم فى١٦٧٩. وقد منحته الأسهم السلطة فى الشركة، إذ أنه لمدة ١٧ عاما فى الفترة من أبريل ١٦٧٤ حتى وفاته فى ١٦٩٩، كان تشايلد على رأس إدارة الشركة. وفى خلال سنوات عقد الثمانينيات فى ذلك القرن كان إما يشغل منصب الحاكم (رئيس مجلس الإدارة) أو نائب الحاكم.

وقد كتب توماس ماكولاى فى كتابه «*تاريخ إنجلترا*» يقول عنه «كرجل أعمال، كان له نظراء قليلون»[٢١]. وكانت لدى تشايلد نظرة ثاقبة فى أساسيات إدارة الأعمال التجارية جاعلا نيته واضحة تماما فى الوطن وفى الخارج. ولم يكن ليقبل الأداء السيئ، وهو الشىء الذى أدركه المديرون التنفيذيون للشركة فى مدراس بسرعة عندما تلقوا منه توبيخًا قاسيًا فى سبتمبر من عام ١٦٨٧. وقد كتب لهم تشايلد قائلا: «إن المشكلة الكبرى التى نئن تحتها هى أنكم لا تستطيعون

أن تتخلصوا من أساليبكم القديمة فى الإدارة وطريقتكم فى الكتابة المثيرة للاعتراض، وإفسادكم أو إساءتكم لتفسير أو تعطيلكم أو إهمالكم لأوامرنا الواضحة والمباشرة لكم كما لو لم تكونوا مرءوسين لدينا بل متساوين معنا»[٢٢].

وكان تشايلد أيضًا مدافعًا فعالاً جدًا عن المؤسسة، فقد أنتج سلسلة من الكتيبات باسمه وباسم مستعار (فيلوباتريس) لإقناع السياسيين بقضية الشركة. وفى مرحلة مبكرة من حياته، نشر أيضا عمل بعنوان «*خطاب جديد عن التجارة*» أوضح فيه أسباب نجاح الهولنديين فى التجارة، وهو نموذج كان يرغب الاحتذاء به.

وقد امتد تأثير تشايلد إلى أسواق لندن المالية، والتى لم تكن قد نضجت بعد، حيث اكتسب سمعة باعتباره «صانع الأسهم الأصيل». وكان دانييل ديفو، الذى يُعرَف اليوم بقصته عن الجزيرة المهجورة وبطله روبنسون كروزو محللا اقتصاديا بارزا فى عصره ونجده فى كتابه «تشريح حارة المبادلات» يعرض لنا چوزيا تشايلد على أنه شخصية محورية، وكان الكتاب الصادر عام ١٧١٩، بمثابة بحث فى القوى والشخصيات التى دفعت فيما بعد أزمة الفقاعة الاقتصادية التى سببها المشروع الوهمى لشركة (ساوث سى)، وقد فحص ديفو فيه الأسواق التى نشأت فى ثمانينيات وتسعينيات القرن السابع عشر وأوضح أن «كل رجل يذهب إلى سوق الأوراق المالية كان يركز عينه على السماسرة الذين يعملون لصالح سير چوزيا» متسائلا «هل سير جوزيا يبيع أم يشترى؟» ولكن لم تكن ثروة تشايلد وحدها هى التى تحرك الأسواق، بل كانت مهارته فى التلاعب بالأخبار القادمة من الهند. ووفقا لما ذكره ديفو فإن ثمة من يحكون لنا أن خطابات بأمر من الإدارة الخاصة، كانت تُكتب من جزر الهند الشرقية، تصف ضياع سفن وصلت إلى هناك بالفعل أو وصول سفن فُقدت بالفعل؛ وتحكى عن حرب مع الإمبراطور المغولى فى حين كانت المنطقة فىَ سكينة تامة، وتحكى عن سلام مع الإمبراطور المغولى فى حين أنه نزل ومعه ١٠٠,٠٠٠ رجل لمقاومة مصنع البنغال، حسبما كان الأمر يتطلب إثارة تلك الشائعات لرفع أو خفض قيمة السندات وعندما تكون هناك رغبة فى الشراء بسعر منخفض أو البيع بسعر مرتفع[٢٣].

كانت رؤية تشايلد التجارية ثاقبة، فقد كان يرى شأنه شأن كل المركانتليين أن الثروة تأتى بصورة حصرية من الملكية العقارية. ونتيجة لذلك فقد كانت التجارة الدولية لعبة تساوى صفراً تهدف إلى جمع أكثر ما يمكن جمعه من هذه الثروة من أجل الدولة التى ينتمى إليها المرء[٢٤]. لذا فقد كانت المؤسسات الاحتكارية، مثل شركة الهند الشرقية، جزءاً أساسيًا من الأسلحة التجارية الإنجليزية. ولقد أعجب تشايلد بالطريقة العنيفة التى حقق بها الهولنديون تفوقهم، وكان يؤمن فى حماس شديد بأن «الربح والقوة يجب أن يسيرا معا»، وهو يستشهد فى ذلك بما فعله الهولنديون فى سيون[٢٥]. وعندما برز تشايلد فى الشركة قام بتفعيل خطة جذرية لتطبيق رؤيته. وكانت الخطوة الأولى هى عقد تحالف جديد مع التاج لضمان المزايا التى تحصل عليها الشركة فى الداخل. وعندما تم انتخابه حاكما عاما للشركة عام ١٦٨١، منح تشايلد بسرعة للملك شارلز الثانى مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى للمساعدة على تيسير تجديد مرسوم تأسيس الشركة، وهو المبلغ الذى أصبح هبة سنوية للسنوات السبع التالية. بعد ذلك فض شراكته مع شريكه السابق توماس بابليون الذى كان يقترح أن يفتح تجارة شركة الهند الشرقية أمام مجموعة أكبر من المستثمرين والتجار. وكان بابليون أيضا من أبرز أتباع اتجاه «الاستبعاد»، الذى كان يريد منع جيمس الأخ الكاثوليكى للملك شارلز، من أن يصبح ملكا. وبعد طرده من منصبه فى مجلس إدارة الشركة، وبعد أن أصبح مُطَاردا من البلاط اضطر بابليون للعيش فى المنفى عام ١٦٨٥. وأصبح تشايلد، بسرعة، محبوبًا لدى البلاط، بعد أن زوَج ابنته للابن الأكبر للدوق بيوتفورت، الأرستقراطى وحول ١٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى من أسهم الشركة باسم جيمس. وبعد أن أمنّ وضعه فى البلاط قام تشايلد بتشديد الإجراءات بلا رحمة على مجموعة المتطفلين المتنامية والتى كانت تهدف إلى تحطيم احتكار الشركة.

وبعد أن أمّنّ تشايلد وضعه فى إنجلترا، قام بعد ذلك بتطبيق الجزء الثانى من إستراتيجيته، وهو الفتح التجارى بالخارج؛ فلقد أراد تشايلد للشركة أن تصبح قوة مهيمنة فى الهند تجبر الإمبراطورية المغولية على أن تتاجر مع الشركة على أساس المساواة حسبما يراها تشايلد. وكان الجزء الجدير بأن تكافح الشركة من

أجله هو البنغال، حيث كان للشركة بها عمليات تجارية متزايدة الأهمية، ولكن كان ينقصها فيها القبضة الحصينة مثلما كان لها فى جوا أو باتافيا، وهذا الوضع تركها عرضة للابتزاز المالى من الحاكم المحلى الذى فرض عام ١٦٨٠، على سبيل المثال ٥٪ ضريبة على السبائك الواردة لبلاده، و٥,٣٪ ضريبة على الصادرات ـ على الرغم من أن الشركة كانت تتمتع بوضع فنى يعفيها من الضرائب على الصادرات. وفى يناير من عام ١٦٨٦، بارك تشايلد حملة من عشر سفن وست سرايا من المشاة أرسلتها الشركة لإجبار المغول فى البنغال على منح الشركة امتيازات. وكتب تشايلد لرئيس حصن سانت چورچ فى مدراس فى ٩ يونيو ١٦٨٦، مشددًا على حاجة الشركة الملحة إلى أن تحول نفسها من «مجرد ثلة من التجار يقومون بأعمال تجارية» إلى «حكومة عسكرية مخيفة فى الهند»[٢٦]. وقد سادت اللهجة نفسها نداءه الحالم فى ١٢ ديسمبر عام ١٦٨٧، إلى الرئيس والمجلس الجديد فى مدراس بأن «يؤسسوا مثل هذه الحكومة ذات القوة المدنية والعسكرية، وأن يخلقوا ويؤمنوا إيرادًا ضخمًا يحفظ ذلك، ويكون أساسًا لمنطقة نفوذ إنجليزية جيدة ومؤكدة فى الهند لكل الأزمنة القادمة»[٢٧].

هكذا بدأ تشايلد ما أصبح معروفًا على أنه الحرب الإنجليزية المغولية ـ وإن كان من الأفضل أن توصف على أنها أول صراع بين الشركة والمغول. وكانت إستراتيجيته بالطبع جنونًا مطبقًا، حيث كان الإمبراطور المغولى أورانجزب(*) عسكريا متطرف الحماس عازم على تأكيد سلطته فى كل أنحاء شبه القارة الهندية؛ ففى عام ١٦٨٦، على سبيل المثال استولى على بيجابور وفى السنة التالية استولى على حيدرأباد. وفى البنغال كانت القوات المحلية لنائب الإمبراطور المغولى، النَوَاب، مسيطرة بالدرجة نفسها. تلت ذلك ثلاث سنوات من المناوشة فى مستنقعات فى الدلتا كانت نتيجتها فقط أن بدت «أمتنا بصورة سخيفة» وفقا لما ذكره جوب شارنوك، رئيس الشركة فى الإقليم. وفى الشمال فى جوجارات أغارت الشركة على سفن المغول، وهو ما أثار فيما بعد الاستيلاء

(*) أورانجزب (١٦١٨ ـ ١٧٠٧) هو السلطان الأعظم والخاقان المكرم أبو المظفر محيى الدين أورانجزب المجير. هو سادس حكام المغول فى الهند وحكمها لمدة ٤٨ عامًا واسمه يعنى فى اللغة الهندية «عاش التاج» ـ (المترجم).

على سورات وحصار كامل لبومباى عام ١٦٨٩ . وفى النهاية أعاد أورانجزب حقوق الشركة فى التجارة ولكن على حساب إذلال ديبلوماسى وغرامة ١٥٠,٠٠٠ روبية بالإضافة لتكاليف الخسائر . ولكن ثمة تعزية واحدة فقط يمكن أن نستخلصها من ذلك العمل المؤسف كله ؛ فقد تأسس مصنع جديد بين قرى كوليكاتا وجوفيندابور وسوتانوتى على نهر هوجلى عام ١٦٩٠ ، والذى بدأ عمل تحصينات له عام ١٦٩٦ ، وتم شراء حقوق جباية الضرائب الزراعية له بعد سنتين . هكذا خرجت مدينة كلكُتا للنور .

إلا أنه بعد ذلك تحطمت إستراتيجية تشايلد الثنائية التى كانت تتكون من الفساد فى الداخل والعدوان فى الخارج ؛ إذ لم تكتف الثورة المجيدة ١٦٨٨ ـ ١٦٨٩ بخلع جيمس الثانى نصير تشايلد فحسب ، بل وهددت أيضا بإزالة الشركة نفسها .

زوبعة من الكوارث

فى يوم چاى فاوكس(*) لعام ١٦٨٨ هبط ملك هولندا ويليام أورانج إلى إنجلترا وعزل جيمس الثانى عن العرش . وقد تفاعلت قوى كثيرة لإحداث هذه «الثورة المجيدة» كان أهمها تلاقى الرغبة الشعبية ، فى إنجلترا ، فى التخلص من ملك كاثوليكى ، مع الحاجة الملحة فى هولندا إلى التخلص من التهديد الذى يمثله جيمس وأنصاره الفرنسيون . إلا أن الاعتبارات التجارية لم تكن بأية حال أدنى مرتبةً فى عقول النخبة من البريطانيين ، وهم يقدمون وثيقة الحقوق غير المسبوقة التى كانت ستُلزم الملكان حديثا الزواج ويليام وزوجته الإنجليزية مارى ابنة الملك المخلوع . ذلك أن إستراتيجية جيمس الاقتصادية التى استلهمها من المبدأ التجارى العدوانى الذى تبناه تشايلد قد استثنت طوائف كاملة من طبقة التجار من فوائد التجارة الخارجية . وكانت النتيجة هى «تذمر كبير فى المدينة ضد تاجر كبير بعينه من شركة الهند الشرقية حيث كان اسمه الأول على قافية واحدة(**) مع الاسم جوليا»[٢٨] .

(*) عيد جاي فاوكس Guy Fawkes Day ، يوم تحتفل فيه بريطانيا بفشل محاولة تفجير البرلمان الإنجليزي عام ١٦٠٥ على يد مجموعة من الكاثوليك يتزعمهم شخص يدعى جاي فاوكس ـ (المترجم) .

(**) المقصود هنا بالطبع هو الاسم الأول لتشايلد (چوزيا) ـ (المترجم) .

وبعد التتويج فى أبريل ١٦٨٩ مباشرة، بدأ البرلمان الطارئ فى فحص الشكاوى المتصاعدة ضد المؤسسات التى لها مرسوم تأسيس وأبرزها شركتى الهند وأفريقيا. وانتهى البرلمان بسرعة إلى أنه من الأفضل تأسيس شركة جديدة للهند. وسرعان ما تم تشكيل تلك الشركة فى دوجيت فى لندن بحيث تكون قاعدتها فى «قاعة سكينرز». وبدأت معركة سياسة شرسة ـ «كانت الأسلحة الرئيسية للشركة الجديدة هى التشهير بالشركة القديمة، وكانت الأسلحة الرئيسية للشركة القديمة هى الرشاوى» حسبما ذكر ماكولاى[٢٩]. ولما كان الهدف الأساسى لأصحاب مشروع دوجيت هو الإصلاح، فقد كانوا يضغطون على الشركة القديمة لكى تضاعف رأس مالها إلى ١,٥ مليون جنيه إسترلينى فتمكن مستثمرون آخرون من الفوز بنصيب من ثرواتها، ولكى تحدد الملكيات الفردية بما قيمته ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى من الأسهم لمنع تركيز السلطة التى كان تشايلد يتمتع به. وعاد بابليون من أوترخت لينضم إلى الويجيين[*] المنتصرين الذى كان يضغطون من أجل التغيير. ولكن تشايلد رفض أن يتزحزح وصوت أعضاء مجلس العموم لحل الشركة القديمة. إلا أنه قبل تفعيل ذلك القرار، وبينما كان البرلمان فى فترة توقف فى أكتوبر ١٦٩٣، منح الملك الجديد الشركة فجأة حق امتياز جديد لمدة ٢١ عاما.

وفى يناير عام ١٦٩٤، غضب البرلمان ومرر قراراً عنيداً يقضى بأن «كل الرعايا الإنجليز يجب أن تكون لهم حقوق متساوية فى التجارة مع جزر الهند الشرقية»[٣٠]. مثل ذلك معارضة لعملية منح حق الامتياز؛ إذ كان التقليد قبل ذلك هو أن منح حق الامتياز ميزة شخصية يملكها التاج؛ الآن صار من الواجب التصديق عليه بقانون يصدره البرلمان. هكذا تحررت التجارة مع الهند واختار التجار الناشئون أن يتحركوا شمال الحدود لتأسيس شركة جديدة تحت مسمى «شركة الهند الشرقية الإسكتلندية» برأس مال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى.

(*) يعود مصطلح «ويجى ـ whig» إلى المشيخيين الإسكتلنديين الذين رفضوا أن يمتثلوا فى عبادتهم للكنيسة الأجليكانية، وصار المصطلح يشير إلى كل من يريد استبعاد جيمس دوق يورك (الذى أصبح الملك جيمس الثانى) من وراثة العرش، وبصفة عامة أصبحوا المعارضة، ومنهم نشأ حزب العمال فيما بعد ـ (المترجم).

وقد أبدى تشايلد ازدراءه لإرادة البرلمان فى خطاب خاص لمديرى الشركة التنفيذيين فى الهند، فكتب يقول «استرشدوا بتعليماتى وليس بهراء قلة من السادة الجهلاء الذين يتمتعون بالكاد بالفطنة الكافية لتسيير أمورهم الخاصة والذين لا يعرفون شيئا مطلقا عن مسائل التجارة».

ولكن هذا الخرق لاحتكار الشركة لم يكن هو نهاية المسألة؛ فقد كان الكثير يرتابون فى الظروف التى أدت إلى منح حق الامتياز فى أكتوبر ١٦٩٣، وفتح البرلمان تحقيقات حول الفساد فى مارس ١٦٩٥. وحتى بالمعايير غير الصارمة فى تلك الأيام، فقد صُدم السياسيون صدمة كبيرة بما وجدوه. وقد قام فريق من أعضاء البرلمان بالتدقيق فى حسابات الشركة وكشفوا عن شبكة معقدة من الرشاوى كلها منبثقة عن الحاكم سير توماس كوك زوج ابنة تشايلد؛ الذى صرف خلال السنوات الست التى تلت الثورة ١٠٧,٠١٣ جنيهًا إسترلينيًا تحت بند «الخدمة الخاصة للشركة»، بما فى ذلك مبلغ ضخم هو ٨٠,٤٦٨ جنيهًا إسترلينيًا فى عام ١٦٩٣ للفوز بحق امتياز جديد. وتم أيضا إقراض كوك مبلغًا آخر قدره ٩٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى لشراء أسهم الشركة لتسهيل عملية مد حق الامتياز. وتم أيضا اكتشاف اتفاق ملتو لاستيراد الملح تكلف ١٢,٠٠٠ جنيه إسترلينى. وقد رفض كوك فى البداية تفسير هذه العمليات، ولكن فترة قصيرة قضاها محتجزا فى برج لندن(*)، إلى جانب صدور قانون الوقاية ـ والذى كان بالفعل بمثابة اتفاقية للاعتراف بالجريمة مقابل الحصول على عقوبة مخففة ـ أطلقت لسانه. **وجاء فى اعترافاته أن أول شريحة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى قدتم تسليمها إلى تشايلد الذى مررها بدوره إلى الملك على أنها استئناف للهبة التقليدية التى قررها له فى عقد الثمانينيات من ذلك القرن. وتم دفع مبالغ أخرى لوسطاء لدعم قضية الشركة فى البلاط. وأمام لجنة من كلا مجلسى البرلمان كان كوك صريحا فى قوله «ظهرت إغراءات تقديم هذه الرشاوى من الخوف من المتطفلين على التجارة، وأن الاكتتاب للشركة الجديدة قد بدأ فى العمل وهو ما**

(*) برج مشهور حتى اليوم، حُبس فيه العشرات من الأمراء والأميرات والارستقراطيين ذوى المناصب، والزعماء الدينيين والسياسيين، حيث كانوا يعذبون، وإذا لزم الأمر يقتلون ـ (المترجم).

فهموا منه أن الشركة سوف تُدمَر»[٣١]. ومع وجود جوزيا تشايلد فى الخلفية، نظم كوك سلسلة كاملة من الوسطاء ـ أكتون، وناثانييل مولينوكس، والسير جون تشاردين، وبول دوكمينيك اسك وكابتن جون جيرماين ـ لدعم قضية الشركة. وقد تلقى المدعى العام ٥٤٥ جنيهًا إسترلينيًا بينما تلقى النائب العام المساعد ٢١٨ جنيهًا إسترلينيًا. وكان يقف على قمة هؤلاء جميعا سير باسل فايربراس الذى أخذ ٤٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى، فى سلسلة من العقود تمت صياغتها بطريقة تجعلها قابلة للدفع فقط إذا فازت الشركة بحق الامتياز. وقد قام فايربراس بدفع عمولات لآخرين لتليين عقول الشخصيات المهمة فى البلاط.

وبعد استجواب كوك حول أعضاء البرلمان أنظارهم إلى فايربراس. وشأنه شأن آخرين كثيرين جدا حطمهم فسادهم، كان فايربراس يتلجلج فى إجاباته، وكان أحيانا يلتمس أن يؤجل إجاباته وخاصة السؤال النافذ إلى صلب القضية إلى «وقت ما آخر، لأنه ليس فى حالة جيدة، أو لأنه لم ينم ليلتين أو ثلاثة، أو متوعك صحيًا»[٣٢]. وفى النهاية وبعد أسئلة مثابرة اكتشف البرلمان أن توماس أوسبورن، دوق ليدز، ورئيس مجلس الملك، قد تلقى ٥٠٠,٥ جنيه إسترلينى. وقد عبر أعضاء البرلمان عن غضبهم من «الممارسات الغامضة فى هذا العمل»، وكانوا يخشون أنه لو أن شخصًا فى وظيفة كبيرة فى الحكومة قد تلقى أموالاً من أجل حق امتياز تجارى، فإنه يمكن أن يتلقى أموالاً مقابل خيانة بلده لصالح فرنسا. ولكن لم يكن هناك قانون ضد تلقى الأموال فى البلاط، ولذلك فقد تم إعداد حركة لاتهام ليدز بإساءة استخدام منصبه. فى تلك الأثناء هرب من البلاد شاهد رئيسى، وقبل أن يبدأ البرلمان فى إجراءاته الرسمية، أمر الملك بإنهاء الدورة البرلمانية، وبالتالى قضى على إجراءات الاتهام.

بالنسبة لچون بوليكسفن الذى كان عضواً فى اللجنة البرلمانية التى تحقق فى شئون الشركة، وناقداً رائداً لوضعها الاحتكارى، كانت النتيجة واضحة: «الشركات لها أبدان ولكن يقال أنها ليس لها روح؛ وإذا كانت بلا روح فهى بلا ضمير»[٣٣]. أفلت كل من كوك، وتشايلد، وفايربراس، وتوماس أوسبورن من

العقاب. أما بالنسبة للشركة فقد أصبح مصيرها أكثر كآبة، فانتعاشة سوق الأسهم بعد الثورة تحولت إلى توقف مرتعش، وكلفت الفضائح المتنامية أسهم الشركة ٣٥٪ خلال عام ١٦٩٥، ثم بعد ذلك ٢٨٪ عام ١٦٩٦. تزامن ذلك مع بداية الحرب مع فرنسا، والتى حطمت الاقتصاد وضربت صناعة المنسوجات فى لندن بصفة خاصة بشدة. لقد كانت الشركة لمدة طويلة هدفًا لاحتجاجات من حماة المصالح العامة الذين كانوا ينتقدون نمو وارداتها من أقمشة الشيت الهندية. وكان البعض يدفعون بأنه «عندما تدخل سفن الهند الشرقية، فإن نصف نساجينا يقضون وقتهم فى اللعب». وادعى آخرون أن المنافسة القادمة من الهند كانت تُبقى على الأجور فى صناعات الصوف والحرير عند مستويات المجاعة. **وقد ألهبت الأوضاع الاقتصادية المتدنية فى عام ١٦٩٦ هذه العواطف، وفى نوفمبر خرج عدة مئات من النساجين فى مسيرة من سبيتالفيلدز فى الطرف الشرقى من لندن إلى وستمنستر للحث على وضع تشريعات تقيد الواردات الهندية. وقد اشتد الضغط فى يناير التالى حيث خرج ٥٠٠٠ من النساجين فى مسيرة إلى البرلمان. وفى رحلة عودتهم هاجم النساجون مقر شركة الهند الشرقية وفتحوا أبوابها عنوة مما أجبر المليشيات المحلية على التدخل. وفى مارس قام مثيرو الشغب بنهب منزل نائب حاكم الشركة توماس بوهن فى سبيتالفيلدز، وبعد ذلك بيومين خرج النساجون فى مسيرة إلى هاكنى وهددوا منزل جوزيا تشايلد. أوضح النساجون رأيهم، وبعد ثلاث سنوات، أصدر البرلمان أول سلسلة من القوانين لمنع استخدام وارتداء «الحرير المشغول، والقماش البنغالى، والأقمشة القطنية».**

لقد تسببت الأزمة المالية فى بدء الجزء الأخير من الانهيار الطويل للشركة من حالة الامتياز التى كانت فيها، واستنزفت الحرب خزائن التاج فأجبرته على التحول إلى المدينة طلبًا للنقد. وعرضت الشركة القديمة للملك قرضا بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى بفائدة قدرها ٤٪. ولكن شركة مغامرى دوجيت عرضت مبلغًا ضخمًا هو ٢ مليون جنيه إسترلينى وإن كان بفائدة قدرها ٨٪. وأخذ الملك عرض دوجيت. وفى يونية ١٦٩٨، أصدر مجلس العموم قانونا

يمنح احتكار التجارة الآسيوية لجمعية عامة جديدة، وبدا أن أيام الشركة قد أصبحت معدودة.

ومع هذا كان الوعد بالحرية التجارية، التى كان يفكر فيها الكثيرون، سيتحطم. إلا أن مَخرجَين عملاقين قد سمحا للشركة القديمة بأن تستجمع قوتها وتستعيد تصاعدها؛ أولا وقبل كل شىء تم منحها مدة ثلاث سنوات لتصفية أعمالها، وثانيا كان لها أيضا الحق فى أن تستثمر فى الشركة الجديدة، وهى الميزة التى انتهزتها لشراء ٣١٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى أو ١٥٪ من الأسهم الجديدة. لقد صُممت الشركة الجديدة كمشروع تجارى منظم على طراز قديم يمكن المساهمين من المتاجرة تحت مظلتها بقيمة ما يملكونه من أسهم. وكان بإمكان المساهمين أيضا تكوين شركاتهم المساهمة الخاصة فى حدود الجمعية العامة، ومن ثم فإنه جنبا إلى جنب مع «الشركة الإنجليزية الجديدة للتجارة مع جزر الهند الشرقية» والتى كانت تملك الحجم الأكبر من الأسهم، واصلت الشركة القديمة التجارة، وظل تجارها فى الهند فى أماكنهم. ونجحت مجموعة شجاعة من التجار المستقلين فى التبرع بمبلغ ٢٣,٠٠٠ جنيه إسترلينى من الأسهم مما خلق نوعًا من السوق التنافسية لأول مرة منذ خمسينيات ذلك القرن. وقد لاحظ آدم سميث فى وقت لاحق أن هذه النافذة للتجارة المفتوحة نسبيًا جلبت معها رفع الأسعار للمنتجين فى الهند خافضةً أسعار البيع للمستهلكين فى إنجلترا[٣٤].

إلا أنه لم يكن للشركة القديمة ولا للشركة الجديدة مصلحة جوهرية فى المنافسة، ولتجنب نشوب حرب أهلية التجارية، تمت الموافقة على خطة لدمج الشركتين فى ٢٧ أبريل ١٧٠٢، ولم يكن بها سماسرة غير سير باسيل فايربراس. وبعد مرور سبع سنوات انطلقت أخيرا «الشركة المتحدة للتُجار المتاجرين مع جزر الهند الشرقية» الجديدة. ومقابل حق امتياز حصرى، تم جمع ١,٢ مليون جنيه إسترلينى، وتم إقراضها فورًا للتاج بلا فائدة. هذا جعل رأس مال الشركة المستثمر ٣,٢ مليون جنيه إسترلينى وتم إقراضه كله للحكومة بفائدة قدرها ٥٪. كانت الشركة المتحدة «فى طريقها للازدهار ولأن تصير ليس فقط أكبر مؤسسة مالية وتجارية، وإنما أيضا مركز السوق المالى الناشئ فى لندن»[٣٥].

إلا أنه لم يكن الجميع سعداء؛ فقد عبر أحد المساهمين المستقلين، فى رسالة لعضو بالبرلمان عام ١٧٠٨، عن استيائه من الدمج متحسراً يقول: إنه «لم يكن هناك رجل يجرؤ على أن يجلب قماش رقبة من الموصلين أو رطل من الفلفل سوى هم أنفسهم»[٣٦]. وانتهت الآمال الكبيرة للثورة المجيدة إلى لا شيء، وكتب ذلك الشخص معلقًا على أنه كان «غريبا بعد كل كفاحنا من أجل الحرية أن هذا الوحش الذى هو الاحتكار، سوف يرفع قرونه ويهز سلاسله ليفزع التجار الأمناء». لقد كانت «صفقة مثيرة للأسف» وموضوعًا «كئيبًا جدا ويجعلنى أشعر بالصداع».

على المحيط الهائل للتجارة الهندية[٣٧]

مرة أخرى أفلتت شركة الهند الشرقية من الانقراض فى آخر لحظة. وبحلول وقت الدمج فى عام ١٧٠٩، بدأت الأحداث الخارجية أيضا فى التحرك لصالحها؛ ففى الهند مات الخصم الكبير لتشايلد الإمبراطور أورانجزب عام ١٧٠٧، تاركا وراءه خزانة متهالكة وسلسلة من الخلفاء غير فعالين. وبعد عشر سنوات فى ليلة رأس السنة عام ١٧١٦، أصدر الإمبراطور فاروخسيار ثلاثة مراسيم إمبراطورية (فرمانات) تمنح الشركة حقوق تجارة معفاة من الضرائب فى مقاطعات البنغال وحيدرأباد ـ والتى كانت تضم ساحل كروماندل ـ وأحمد أباد، التى تطل على موانى جوجارات. وهكذا نجح الضعف الإمبراطورى، والمثابرة على التفاوض، والرشاوى الوافرة فيما فشل فيه هجوم تشايلد المباشر. وضعت الفرمانات الأساس لحقبة جديدة من ازدهار المؤسسة ـ بالإضافة إلى أنه بذور نزاع دائم مع الحكام المحليين فى الهند على تفسيراتها.

ربما يكون جوزيا تشايلد قد أوضح، أكثر من أى مدير تنفيذى آخر من مديرين الشركة السابقين عليه أو اللاحقين له، إلى أين يمكن أن تؤدى الرغبة فى سيطرة المؤسسة؛ فبالنسبة لمعاصريه مثل كاتب اليوميات جون إيفيلين، كان تشايلد هو النموذج الأصلى للشخص الذى «يصبح ماليا فجأة»، أو النسل الجديد لأمراء

التجارة، الذين أصبحت لهم السيطرة على المستويين السياسى والاقتصادى فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن السابع عشر. وما يجعل مساره العملى ملفتا للنظر جداً هو الانفتاح الذى وضع به تشايلد هدفه فى السيادة التجارية، والاتساق الذى كان ينشد به تحقيقها من خلال تحالف استبدادى فى الداخل وعدوانى فى الخارج. وقد أفلت تشايلد من العقاب، مثل غيره ممن أتوا بعده، حيث اعتزل إلى بساتينه الهادئة الغناء فى وانستيد حيث توفى فى عام ١٦٩٩ تاركا ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى باسمه، بما يعادل ما دون ٢٠ مليون جنيه إسترلينى بقليل حسب أسعار ٢٠٠٢[٣٨]، وبعد تشايلد لم يظهر أحد فى المركز الرئيسى للشركة، ولا فى الهند، بنفس درجة الوضوح فى نواياه. ولكن أهدافه ظلت هى ذاتها عند الجميع.

وبعد أن أدارت الشركة ظهرها لأسلوب تشايلد المغامر، تركز هدف مديرى الشركة على الازدهار بتبنى مستويات عالية من الممارسة المؤسسية، وحثوا مديريهم التنفيذيين فى الهند قائلين «الاستقامة هى الأصل فى رخائنا». وبقى الفساد ثابتًا فى عمليات الشركة، ولكنه كان عند مستوى يمكن التحكم فيه. أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الهند، فقد أعطى المديرون تعليماتهم لموظفى الشركة هناك بأن «يتنبهوا إلى ألا يستخدم السمسار ولا هؤلاء الذين يعملون تحت إمرته ولا الذين يعملون فى خدمة الشركة سلطتهم فى إيذاء الناس»[٣٩]. وازدهرت سلسلة مدن الموانى التى تسيطر عليها الشركة. ويقول غلام حسين سالم، وهو مؤلف كتاب *«رياض السلاطين»* الفارسى إنه فى حالة كلكُتا كانت «الحرية والحماية التى قدمها لها الإنجليز» جنبا إلى جنب مع «خفة الرسوم المفروضة» تفسر نهضتها[٤٠].

«لقد كانت التجارة والتجارة فقط، هى عملهم». وفى عشرينيات القرن الثامن عشر؛ صارت الشركة تسبق منافستها الهولندية العتيدة فيما يتعلق بتجارة المنسوجات البنغالية[٤١]. وبوجه عام، كانت الشركة قد بدأت فى ذلك الحين تطاول نصيب شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة فى التجارة الكلية مع أوروبا ـ وهو تحول ضخم عن الموقف فى ستينيات القرن السابع عشر:

(جدول رقم ٣ ـ ١): صادرات شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية الإنجليزية من آسيا فى الفترة ١٦٦٨ ـ ١٧٨٠ (بالمليون فلورين)

	١٦٦٨ ـ ١٦٧٠	١٦٩٨ ـ ١٧٠٠	١٧٣٨ ـ ١٧٤٠	١٧٧٨ ـ ١٧٨٠
الإنجليزية	٤,٣	١٣,٨	٢٣	٦٩,٣
الهولندية	١٠,٨	١٥	١٩,٢٥	٢٠,٨

المصدر: أوم براكاش، المشروع التجارى الأوروبى فى الهند فى فترة ما قبل الاستعمار، نيودلهى، مطابع جامعة كمبريدج، ٢٠٠٠، ١٢١، ١١٥(*).

لقد شعر الناس بهذا النجاح التجارى فى شوارع لندن، حيث توفرت وارداتها من الأقمشة القطنية الهندية فى كل مكان وفى كل وقت. وقد كتب دانيل ديفو فى يناير ١٧٠٨ يصف كيف أن الملابس القطنية «زحفت إلى داخل منازلنا ودورات المياه وغرف النوم» لدرجة أن «كل ما جرت العادة أن يكون مصنوعًا من الصوف أو الحرير فيما يتعلق بفساتين النساء أو أثاث منازلنا كانت تمدنا به التجارة الهندية»(٤٢). وبالنسبة للشركة فإن الحظر المبدئى على «المنسوجات البنغالية»، والذى صدر عام ١٧٠٠، ثبت أنه قيد مؤقت. لذلك أعادت الشركة تركيز جهودها على إمداد صناعة طباعة القماش البريطانية بالمواد الخام وحددت أسواق لإعادة تصدير المنسوجات الهندية. **وكجزء من تجارة العبيد الإفريقية سريعة النمو، أصبحت الأقطان الهندية بضاعة حيوية تتم مقايضتها بالحمولات البشرية من أولئك العبيد.** كان هذا عولمة على طراز الملك جورج ـ وهو تطور اعترف به جوزيف أديسون بحماس على صفحات جريدة ـ سبكتاتور. وكان أديسون يفتخر بالطريقة التى أصبحت بها لندن «مركزا تجاريًا لكل أنحاء الأرض». وقد كتب عام ١٧١١ يصف كيف أن «الرداء الواحد الخاص بسيدة من الطبقة الغنية يكون غالبا إنتاج مائة مناخ... فيكون الوشاح مرسل من المنطقة الاستوائية...

(*) Om Prakash, European Commercial Enterprise in Pre-Clonial India, New Delhi: Cambridge University Press, 2000, pp. 115-121

وسروال المرأة الداخلى المطرز ينطلق من مناجم بيرو، والعقد الماسى من قلب الهندوستان»[٤٣]. وفى الهند أوجد هذا النمو السريع فى الطلب على المنسوجات حافزًا اقتصاديًا عظيمًا، حيث جلب معه فيضان من السبائك إلى المنطقة. وأكدت المنافسة على إنتاج النساجين الهنود بين الشركات الإنجليزية وغيرها من الشركات الأوروبية والأهم من ذلك مع طبقة التجار الآسيويين، على أن هذا السوق كان «سوق بائع (بياع)» يدعم عائدات المنتجين المحليين.

وكان المؤشر الأبدى لثروات الشركة، وهو سعر سهمها، يعكس هذا الانتعاش؛ فقد كان بالإمكان رؤية منحنى صاعد بخط مستقيم من النقطة المنخفضة عند ٣٩ جنيهًا إسترلينيًا فى يونية ١٦٩٨، وهو الوقت الذى تلقت فيه الشركة الجديدة حق الامتياز الجديد، ليرتفع فوق ١٠٠ جنيه إسترلينى عندما بدأت ترتيبات الدمج الكبير فى عام ١٧٠٢، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار الطبيعة المهمة جدًا للصفقة، فإنه لا يكون من المدهش أن يجتاز سعر السهم ٢٠٠ جنيه إسترلينى فى ديسمبر ١٧١٧، عندما وصلت أخبار الفرمانات الجديدة سوق لندن. وكان من المحتم أيضا أن يدرك سهم الشركة ما فاته فى خضم مضاربات شركة ساوث سى عام ١٧٢٠. وفى يونية من تلك السنة ارتفع سعره بمعدل يزيد عن ٤٤٪ من ٢٩٠ جنيهًا إسترلينيًا إلى ٤٢٠ جنيهًا إسترلينيًا. وعلى الرغم من أن أسهم شركة چون قد هوت بنسبة الثلثين عندما انفجرت فقاعة شركة ساوث سى عام ١٧٢١، إلا أنها اجتازت ذلك وأصبحت سندات تجارية «لاستثمار آمن» فى بورصة لندن. وفى الواقع فإن صدور قانون الفقاعة الاقتصادية (قانون المشروعات الوهمية) عام ١٧٢٠ قد جعل تفوق الشركة ملحوظًا بدرجة أكبر، حين توقف إصدار مراسيم تأسيس شركات مساهمة جديدة. وبعد الغم الذى مرت به الشركة فى التسعينيات من القرن السابع عشر، حيث تم تعليق دفع حصص الأرباح، استؤنف الدفع لحاملى الأسهم مرة أخرى. وخلال عقدى الثلاثينيات والأربعينات من القرن الثامن عشر، تذبذبت الأسهم ما بين ١٥٠ جنيهًا إسترلينيًا و٢٠٠ جنيه إسترلينى وكانت أرباح الأسهم متواضعة ولكن كانت فى حدود ٧ إلى ٨٪. كانت تلك تجربة مختلفة عن تلك العائدات الضخمة التى

كان المساهمون يتلقونها طوال عقد الثمانينيات من القرن السابع عشر، وتظل أيضا أقل كثيرا من تلك التى كانت تدفعها شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، والتى كانت تمنح أرباح أسهم فى المتوسط ٢٠٪ فى ثلاثينيات القرن الثامن عشر. ولكن الثبات كان هو المفتاح آنذاك. وبشكل عام فإن الشركة قد كسبت ربحا قدره ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى من مبيعاتها للبضائع الآسيوية فى العقود الثلاثة من ١٧١٣ ـ ١٧٤٣ أكثر مما دفعت فى السبائك والبضائع الأخرى[٤٤].

ومع هذا فإن هذا التوازن الصحى الظاهر كان يخفى توترات جوهرية، ففى الوطن (بريطانيا) ظل احتكار الشركة للتجارة مع آسيا بؤرة جدل واسع، وفى عام ١٧٣٠ كانت الالتماسات تأتى من لندن وبريستول وليفربول لفتح تجارة جديدة مع آسيا. وفى كلمات صدر صداها مع آدم سميث بعد هذا الوقت بنصف قرن، كان الملتمسون يزعمون أن «أيّا كان ما نجنيه من خلال الشركة المحتكرة، بالأسعار العالية التى كان باستطاعتها أن تبيع بها، أو الأسعار المنخفضة التى كان تستطيع الشراء بها، كان يضيع كله بسبب إدارتها المتباطئة المهملة المبذرة»[٤٥]. قدم البعض عرضًا مغريًا لشركة منظمة محل الشركة، من شأنها أن تدير البنية التحتية العامة لتجارة الهند فى مقابل عمولة على كل الصادرات والواردات؛ ومن ثم سيتمكن التجار المستقلون من العمل بحرية تحت هذه المظلة. ولكن الشركة كانت غنية، فخفضت معدل الفائدة على قرضها للحكومة من ٥٪ إلى ٤٪، كما قدمت للدولة منحة قدرها ٢٠٠ ألف جنيه نقدًا. وفى مقابل ذلك تم تمديد مرسوم تأسيسها حتى عام ١٧٦٦. وفى الواقع، احتفظت الشركة باحتكارها حتى عام ١٧٩٣.

وفى الهند أصبح الاضطراب الجغرافى السياسى سمة دائمة، فقد كانت سلطة المغول مُهانة بصورة واضحة بعد أن نهب شاهجهان أباد الفارسى نادر شاه دلهى، الذى أخذ العرش الطاووسى معه إلى طهران. وتمزقت القوة السياسية الهندية بعد ذلك، مما ساعد على استقلال حكام الأقاليم، خصوصا فى حيدر أباد والبنغال. وفى الغرب أقر اتحاد ماراثا حكمه الذاتى العسكرى، وكان يشن الهجمات على البنغال، على سبيل المثال، خلال معظم سنوات أربعينيات القرن

الثامن عشر. وعلى الرغم من أن الهولنديين لم يعودوا يمثلون تهديداً، فإن الصراع الذى امتد لقرن من الزمان بين بريطانيا وفرنسا امتد أخيرا إلى الهند فى أربعينيات القرن الثامن عشر. وفى الفوضى المتزايدة التى حلت بالهند بعد رحيل الإمبراطور المغولى أورانجزب، تضافرت الحاجات التجارية الضخمة للشركة والمصالح الخاصة لمديريها لتَغزل ثورة البنغال.

* * *

obeikandl.com